وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

العنـــوان:

تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

ـ دراسة تحليلية 2000 – 2017 ـ

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

إعداد الطالبين :
- فيصل بن مرزوق
- حسام طهير

إشراف الأستاذ :
- سعيد بن لخضر

تاريخ المناقشة :...../...../.....

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		المسيلة	رئيسا
سعيد بن لخضر	أستاذ محاضر	المسيلة	مشرفا ومقررا
		المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017.

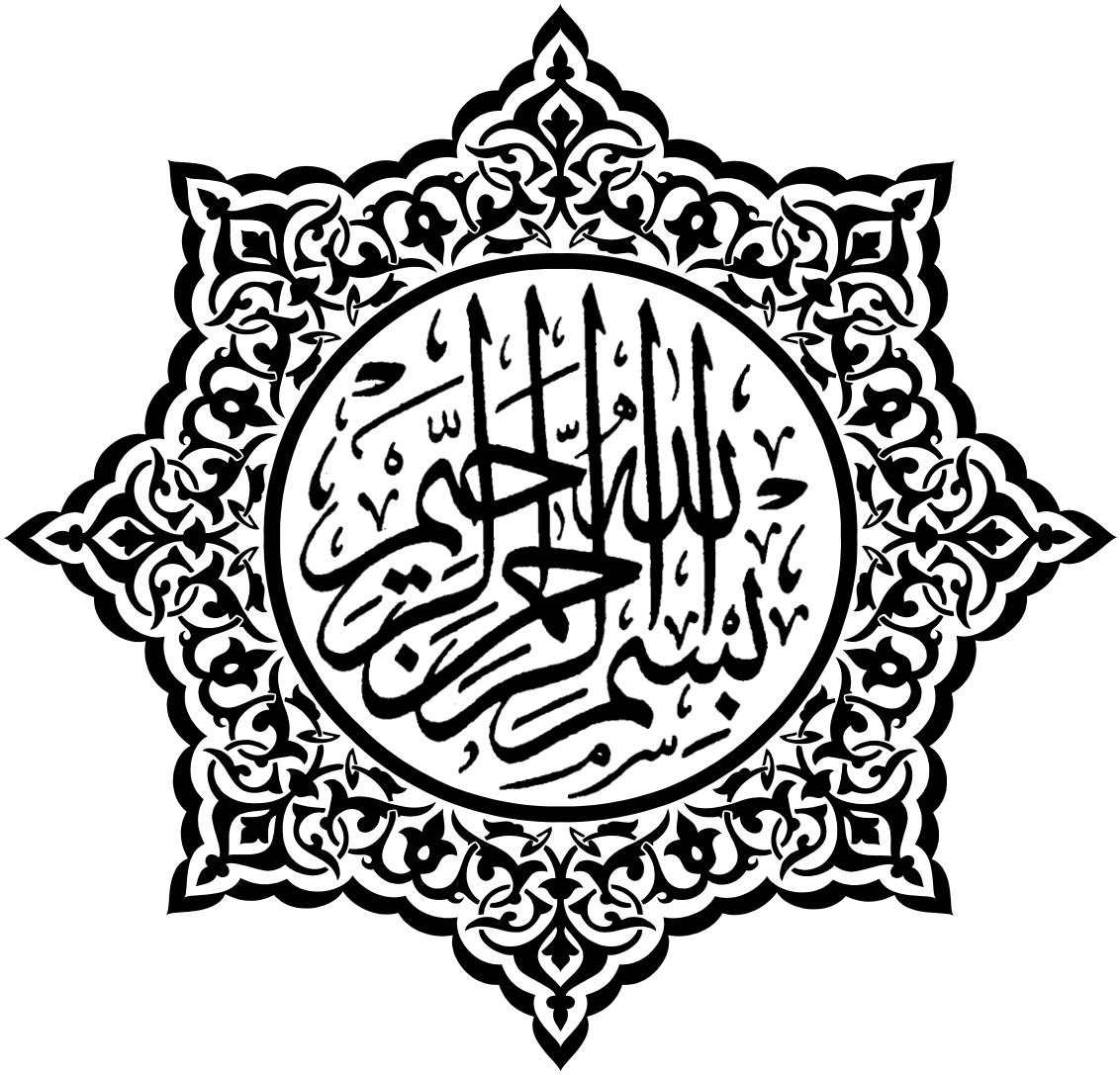
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . .﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

نتقدم بخالص الشكر الجزيل و العرفان بالجميل و الاحترام و التقدير لمن غمرنا بالفضل و اختصنا بالنصح و تفضل علينا بقبول الإشراف على رسالة الماستر أستاذنا و معلمنا الفاضل الأستاذ **"بن لخضر سعيد"** الذي سهل لنا طريق العمل ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة ، فوجهنا حين الخطأ وشجعنا حين الصواب، فكان قبس الضياء في عتمة البحث وكان نعم الناصح ومنحنا الثقة و غرس في نفوسنا قوة العزيمة ولم يدخر جهدا ولم يبخل علينا من وقته الثمين أبقاه الله ذخرا لطلبة العلم و جعل ذلك في ميزان حسناته و أرضاه بما قسم له

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى من قال فيهما الله عز وجل

" وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى روح أبي الزكية الطاهرة

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة

من قلبها إلى والدتي العزيزة

إلى كل من ساعدنا في إتمام هذه المذكرة وعلى رأسهم الأستاذ

بن لخضر السعيد وكافة زملائي في قسم العلوم الاقتصادية

وكل دفعة 2018

فيصل

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهداء والعرفان

بعد الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم

اهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما والى

كل العائلة الكريمة كبيرها وصغيرها

إلى كل طالب علم أسال الله له التوفيق والسداد

إلى زميلي ورفيق دربي في هذه المذكرة

إلى كل الأصدقاء من قريب أو من بعيد والى زملائي في

التخصص بدون استثناء

دفعة 2018

حسام

فهرس المحتويات

المحتوى	
العنوان	**الصفحة**
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**IV-I**
قائمة الجداول والأشكال	**vi-I**
مقدمة عامة	أ – هـ
الفصل الأول: النفط والتنمية الاقتصادية	27-1
تمهيد	07
المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي	08
المطلب الأول: مفاهيم حول النفط	08
أولا: أصل النفط	08
ثانيا: تعريف النفط	08
المطلب الثاني: وسائل البحث عن البترول ومراحل صناعته	09
أولا: وسائل البحث عن البترول	09
ثانيا: مراحل الصناعة البترولية	10
المطلب الثالث: خصائص ومميزات النفط وأهميته في الاقتصاد	12
أولا: خصائص النفط	12
ثانيا: مميزات النفط	12
ثالثا: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث	13
المبحث الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية	14
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية	15
أولا: تعريف التنمية الاقتصادية	15

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية	16
المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية	18
أولا: إستراتيجية النمو المتوازن	18
ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن	19
المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية	19
أولا: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية	19
ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	21
المبحث الثالث: أسعار النفط وتأثيرها على التنمية الاقتصادية	22
المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية للدول النفطية	22
المطلب الثاني: مشكلة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية	23
المطلب الثالث: علاقة النفط بالتنمية الاقتصادية	25
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني:دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر(2000 – 2017)	59-28
تمهيد	28
المبحث الأول: تطور الصناعة البترولية في الجزائر	29
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر	29
أولا: اكتشاف البترول في الجزائر	30
ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك	31
ثالثا: تأميم المحروقات	32
المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية	33
أولا: الاحتياطات	34
ثانيا: الطاقة الإنتاجية والتصديرية	35
المطلب الثالث: تطور الإيرادات البترولية في الجزائر	36
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية في الجزائر	38
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري	38

أولا: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2017)	39
ثانيا: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2017)	40
ثالثا: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة(2000 – 2017)	42
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	44
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة	46
المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر	49
المطلب الأول: التحليل الإحصائي والقياسي لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	49
أولا: صياغة نموذج الظاهرة المعبرة عن العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي	**49**
ثانيا: شروط التحليل باستخدام الانحدار الخطي البسيط	50
ثالثا: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط	54
المطلب الثاني: التقييم الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	58
خلاصة الفصل الثاني	59
خاتمة عامة	63-60
قائمة المراجع والمصادر	68-65
قائمة الملاحق	73-70

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور احتياطي النفط في الجزائر 2000 – 2017	34
02	تطور الإيرادات البترولية للجزائر للفترة 2000 – 2017	36
03	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2017	38
04	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2017	40
05	وضعية الميزان التجاري للفترة 2000 – 2017	42
06	تطور الناتج المحلي وعلاقته بأسعار النفط 2000 – 2017	44
07	الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة 2000 – 2017	46
08	تحديد معامل ارتباط بيرسون	50
09	نتائج إختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	51
10	نتائج تحليل الانحدار لأثر تقلبات سعر النفط على الناتج المحلي الإجمالي	52
11	تقييم المعنوية الكلية للنموذج	53
12	تقييم المعنوية الجزئية للنموذج	55

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	لوحة الانتشار للعلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي	50

مقدمة عامة

تمهيد:

يعد النفط أو ما يعرف بالذهب الأسود مادة حيوية وسلعة إستراتيجية أساسية للصناعة والتجارة، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد الذي كان له الأثر الأكبر في تشكل معالم الاقتصاد العالمي، فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصاديات بأكملها، فقد تكفي صدمة نفطية لتشل اقتصاديات قائمة ولتحدث حركة فاعلة فيها ولأسعار النفط آثار مختلفة على كل من الدول المنتجة(المصدرة) و المستهلكة(المستوردة)، فقد كان وما يزال الصراع متواصلا بين الدول الصناعية حول السيطرة على سوقه من اجل استقرار إمداداته بأقل الأسعار.

إن الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على الريع النفطي في مسيرتها التنموية وتسعى دوما إلى البحث عن السياسة الرشيدة بما يتعلق بنظام استغلال هذه الثروة النفطية، بما يضمن تحقيق أهداف السياسات التنموية المسطرة التي تعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني، إذ أن معظم التغيرات التي تطرأ على سوق النفط ستنعكس حتما على أسعار النفط بالارتفاع أو الانخفاض والذي يكون له الأثر على التنمية سواء إيجابا أو سلبا، ثم على الاقتصاد الوطني ككل.

ومن هذا المنطلق قمنا بصياغة الإشكالية المتضمنة في السؤال الرئيسي التالي:

ما تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

يندرج ضمن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو النفط ؟ وما أهميته في الاقتصاد الحديث؟
- ما طبيعة العلاقة بين النفط وبين التنمية الاقتصادية؟
- ما هي آثار تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية تبرز الفرضيات التالية:

- يعتبر النفط سلعة إستراتيجية هامة في العالم بكونه حلقة وصل للاقتصاد العالمي.

- يتأثر تمويل التنمية بواسطة العوائد النفطية بأسعار النفط في الدول النفطية بدرجة اعتماد هذه الاقتصاديات على النفط.

- يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات، ولذلك فلتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة نظرا لأن موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعا عالميا، كما بإمكانها المساهمة في البحث عن أنسب السبل للاستفادة من القطاع النفطي في ظل تقلبات أسعار النفط، ويمكن توضيح أهمية هذا الموضوع من خلال ما يلي:

- أهمية النفط كسلعة حيث لم يعد مجرد مصدر للطاقة وإنما كذلك مصدر لتمويل برامج التنمية للدول خاصة الجزائر.

- أهمية ما تخلفه أسعار النفط من آثار على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي للجزائر.

أهداف الدراسة: الهدف من هذه الدراسة هو بيان أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الجزائر وسبل تحقيقها في ظل الاعتماد على النفط، وإبراز المكانة التي يحتلها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري وواقع التنمية، فيه في ظل سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الوطني، إضافة إلى توظيفات العوائد النفطية للجزائر وما يوجه منها لخدمة التنمية، ومدى تأثر مصادر تمويل التنمية بتقلبات أسعار النفط.

حدود الدراسة: يتمثل الإطار المكاني للدراسة في حالة الجزائر، أما الزماني فيتحدد ما بين (2000-2017) وتم اختيار هذه السلسلة الزمنية على أساس المعطيات السنوية المتوفرة لدينا،

وسنحاول تحليل تقلبات أسعار النفط ومدى تأثيرها على مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ومدى تجسيد هذه العملية على أرض الواقع.

الدراسات السابقة:

– دراسة الباحثة حمادي نعيمة: " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008 " مذكرة ماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، بجامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر2009، والتي خلصت إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على تمويل التنمية في الدول العربية خاصة النفطية منها.

– دراسة الباحث قويدري قوشيح بوجمعة:" انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر" خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 2007، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف الجزائر، 2007، حيث توصل فيها الباحث إلى معرفة التأثير الذي تحدثه تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

– دراسة الباحث منصوري الزين:"آليات ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2013، حيث تناول فيها مشكلة الاستثمار في الجزائر من خلال إبراز واقع الاستثمار، وكذا آليات تشجيع وترقية الاستثمار وآفاق تطويرها ودعمها، ثم انعكاسات عملية تشجيع وترقية الاستثمار على النمو والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

المنهج المستخدم: للإجابة على تساؤلات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة وتحليلها وتفسيرها، وكذا المنهج التاريخي الذي يهدف إلى إعادة بناء

وترتيب الأحداث التاريخية وربطها ببعضها البعض بهدف فهم الحاضر في ضوء خبرات الماضي ووقائعه.

صعوبات الدراسة: من بين أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهناها في هذه الدراسة نذكر:

- غياب المصداقية في بعض التقارير الوطنية؛
- قلة المعلومات وعدم تحيينها؛
- ضيق فترة البحث؛
- صعوبة الحصول على المراجع والمصادر.

هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين جانب نظري وجانب تطبيقي كما يلي:

ففي الجانب النظري تناولنا أهمية النفط في الاقتصاد الحديث وارتباطه بالتنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى أصل النفط وخصائصه ومميزاته وكذا أهميته في الاقتصاد الحديث، وكذا العلاقة بين النفط والتنمية الاقتصادية، وأخيرا تأثيرات تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أما في الجانب التطبيقي فقد تناولنا فيه تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال دراسة تطور الصناعة البترولية في الجزائر، وكذا دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة، وفي الأخير تم قياس أثر ذلك قياسيا.

الفصل الأول

النفط والتنمية الاقتصادية

الفصل الأول: النفط والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

عرف النفط منذ ظهوره بكونه مورد أساسي ومهم لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول وذلك بتعدد مشتقات هذه السلعة التي تنتج عنها والتي تقوم عليها كل الصناعات في العالم، بحيث أضحت الحضارة الإنسانية المعاصرة قائمة بمختلف جوانبها على النفط، ليس لكونه مصدرا للطاقة فحسب بل سلعة إستراتيجية لها أهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية أيضا.

ولأن الدول التي تعتمد على هذه المادة في تحصيل إيراداتها يمكن استنتاج ارتباط التنمية الاقتصادية فيها بالنفط، وانطلاقا من هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى أهمية النفط في الاقتصاد الحديث وارتباطه بالتنمية الاقتصادية، بهدف توضيح مكانة قطاع النفط وواقع التنمية في ظل سيطرة هذا القطاع على الاقتصاد، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد النفطي .

المبحث الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: أسعار النفط وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي

تعددت استعمالات النفط مع التقدم الحضاري للإنسان ولم يبدأ التنقيب عنه إلا بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن خلال هذا المبحث سنستعرض أهم الأساسيات حول النفط وأهميته في الاقتصاد الحديث.

المطلب الأول: مفاهيم حول النفط

أولا:أصل النفط: تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، وتبلورت هذه الآراء في نظريتين حول منشأ النفط هما[1]:

1- النظرية العضوية: تقول بأن النفط تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المتسربة، بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين، وتعتبر هذه النظرية الأكثر شيوعا وقبولا لدى الدارسين.

2- النظرية اللاعضوية: هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط، وتقول أن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدين مشكلين النفط، وقلما يتم الاستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات مخبريا بإتباع تلك التفاعلات الكيماوية لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة.

ثانيا: تعريف النفط: بالرجوع إلى معجم مصطلحات الصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول[2].

[1] محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983، ص 08 .

[2] حمادي نعيمة، " تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 "، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف: الجزائر، ص 02.

والبترول petroleum كلمة ذات أصل لاتيني مركبة من شقين أولهما "petr" ويعني الصخر، والثاني هو " oleum " ويعني الزيت، وتعني الكلمة مجتمعة زيت الصخر، أما كلمة نفط "nephta " المرادفة لكلمة بترول فهي من أصل يوناني وتعني"الزيت الجبلي[1]".

ويعد النفط مادة بسيطة ومركبة في الوقت نفسه، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، و مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فهو يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، التي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تميزه عن المنتجات الأخرى[2].

وفي حالة النظر إلى النفط وفق معيار حالة المادة فهو يوجد إما في حالة سائلة وهي صورة النفط التقليدي المعروف، أو في حالة غازية وهو الغاز الطبيعي ومنه غاز البوتان والبروبان وغيره من الغازات.

المطلب الثاني: وسائل البحث عن البترول ومراحل صناعته

هناك مجموعة من الطرق لاستكشاف البترول والتي تشمل على الوسائل المختلفة العلمية والفنية للكشف عن هذه المادة، وسنتعرف على الوسائل التي يتم بها البحث عن البترول وأهم المراحل التي تمر بها الصناعة البترولية.

أولا: وسائل البحث عن البترول: تعددت وسائل البحث عن البترول نذكر منها مايلي[3]:

1- **المسح الجوي والاستشعار عن بعد:** تبدأ هذه الطريقة باستخدام الطائرات للاستشعار من بعد أو الأقمار الصناعية إن وجدت، حيث يتم تصوير المنطقة التي يتم فيها البحث عن

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[2] بورنان الحاج، " السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين "، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 08.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 4

البترول من الجو وذلك عن طريق آلات تصوير خاصة ثم تتم دراسة هذه الصور التي تمكن من وضع خرائط جيولوجية توضح معالم السطح الجيولوجية وبذلك يتمكن الفنيون والجيولوجيون من تحديد أفضل هذه الأماكن للبحث عن البترول فيها.

2- المسح الجيولوجي السطحي: بعد الطريقة الأولى يقوم الجيولوجيون بوضع خرائط تبين ظواهر الصخور في هذه الأماكن ثم يأخذون عينات منها لفحصها في المخابر ومن المعلومات المستخلصة من ذلك يتمكن الجيولوجيون من وضع خريطة تحدد الأماكن الملائمة لتجمع البترول.

3- المسح الجيوفيزيائي: هي الطريقة الأكثر استعمالا وهي بدورها تنقسم إلى عدة طرق وهي:

3-1 الطريقة المغناطيسية: تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التي تعكس بدورها الطبقات الأرضية، حيث أن لكل طبقة من هذه الطبقات خواص مغناطيسية تختلف عن غيرها من الطبقات.

3-2 الطريقة السيسموغرافية: تسمى أيضا الطريقة الزلزالية، وتقوم على إحداث هزات زلزالية صناعية في الطبقات الأرضية باستخدام المتفجرات ثم العمل على استقبال وتسجيل أجهزة الاستقبال لصدى صوت هذه الهزات التي يحدثها الزلزال الصناعي.

ثانيا: مراحل الصناعة البترولية: تمر الصناعة البترولية بمجموعة من المراحل هي كالآتي[1]:

1- مرحلة البحث والتنقيب: وتتضمن مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية، والتي تهدف إلى معرفة وتحديد تواجد

[1] رحمان أمال ،" تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر والاستخراج – دراسة حالة حوض بركاني – الجزائر" ، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة: الجزائر، 2008 ، ص 06.

الثروة البترولية سواء كانت من ناحية كمياتها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي أو من ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة الطبيعية.

2- مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي: هي المرحلة الهادفة إلى استخراج البترول من باطن الأرض ورفعه إلى سطحها، ليكون جاهزا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة داخل البلد أو خارجه، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي.

3- مرحلة النقل البترولي: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول الخام من مناطق إنتاجه إلى مناطق تصنيعه أو تصديره وذلك باستخدام الوسائل التالية:

3-1 الأنابيب: تقدمت هذه الوسيلة وتطورت لدرجة أن قطر الأنابيب يصل أحيانا إلى 75سم.

3-2 ناقلات البترول: هي سفن معدة لنقل البترول، وقد وصلت حمولة بعض الناقلات إلى مليون برميل.

3-3 السكك الحديدية: حيث ينقل البترول في صهاريج خاصة.

4- مرحلة التكرير أو التصفية البترولية: وتهدف إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من مصدره الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة.

5- مرحلة التسويق والتوزيع: وهي مرحلة تهدف إلى تسويق البترول وتوزيعه خاما أو على شكل منتجات بترولية، إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي وقد تكون مراكز التوزيع رئيسية أو فرعية[1].

[1] رحمان أمال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 7- 8 .

المطلب الثالث: خصائص ومميزات النفط وأهميته في الاقتصاد الحديث

للنفط مجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الحديث .

أولا: خصائص النفط: من بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط نذكر منها ما يلي[1]:

1- درجة الكثافة والنوعية: وتقاس بوحدة البترول الأمريكي، ونعني بها نسبة النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتهما، وتتراوح بين 1 و 60 درجة مئوية فكلما كانت درجت النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية.

2- نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج.

3- نقطة الانسكاب: ويقصد بها درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت نسبة لزوجة النفط مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه.

4- نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح المعدنية): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وتنخفض بذلك جودته.

ثانيا: مميزات النفط: تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات معينة من أبرزها نذكر ما يلي:

[1] مشدن وهيبة ، " أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1970-2003"، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005، ص22.

1- الميزة التكنولوجية والفنية: وهي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية، فكل تقدم تكنولوجي على وسائل الاستغلال يعزز من مركز النفط وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وما ينعكس ذلك على السعر لاحقا.

2- الميزة الإنتاجية: السلعة النفطية تتميز عموما بارتفاع إنتاجيتها وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج متطورة فنيا وتكنولوجيا.

3- ميزة مرونة الحركة النفطية: يقصد بها سهولة نقل السلع النفطية من مراكز إنتاجها إلى مناطق استعمالها أو استهلاكها في أي نقطة من العالم[1].

ثالثا: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث: الحضارة المعاصرة قائمة في مختلف جوانبها على النفط ليس فقط لكونه مصدر طاقة وسلعة إستراتيجية لها أهمية اقتصادية، وعليه تتمثل الأهمية الاقتصادية للنفط كما يلي[2]:

1- **النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:** يعد النفط في الوقت الراهن المصدر الأول والأساسي للطاقة، التي تعد بدورها هي المحرك لدواليب الاقتصاد العالمي والطاقة النفطية حتى الآن هي أوفر أنواع الطاقة التقليدية المستعملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وأفضلها كما أن تبعية المجتمع العصري للنفط أصبحت وثيقة، ويعد استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

2- النفط بصفته مصدرا للإيرادات المالية: يعد النفط مصدرا لتمويل النشاط الاقتصادي وتتضح أهميته بصفة جلية في اقتصاد الدول المنتجة والمصدرة له التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث فائض لتمويل خطط التنمية الاقتصادية، كما يساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عال وخاصة حينما يكون في شكل مشتقات بترولية.

---

[1] حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي** " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، 2006، ص86.

[2] مداحي محمد ، زيرق سوسن ،" الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر " ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة: الجزائر ، أكتوبر 2014 ، ص80 .

3- دور البترول في القطاع الصناعي: يتم استهلاك حوالي 80% من النفط في العالم إلى قطاع الصناعة، وهنا يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم من دون النفط[1].

4- النفط بصفته سلاح ضغط: للنفط أهمية سياسية كبيرة في يد الدول المستهلكة له باعتباره وسيلة للتنافس في ما بينها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط في العالم وإلى جانب ذلك فالدول المنتجة للنفط استعملته كغرض سياسي، مثلما فرضته الدول العربية سلاح ضغط في حرب 1973 مثلا كما تستعمله المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للغرض نفسه حينما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.[2]

5- دور النفط في القطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم " البترو- زراعة " وذلك يعود لسببين هما[3]:

5-1 النفط بصفته مصدرا لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة واستعمال المنتجات البتروكيمياوية وأثره في التقدم الزراعي.

5-2 النفط بصفته سببا للحرب أو هدف لها تشكل العوامل الاقتصادية شكل عام أحد أهم الأسباب المهمة لاندلاع الحروب، ومن بين تلك العوامل يأتي النفط الذي تحاول الدول السيطرة على المناطق الغنية بموارده.

المبحث الثاني: مدخل للتنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تشغل الدول النامية، وهي العملية التي تهدف إلى تطوير الدولة وتخليصها من التخلف وإحداث تغيير على هيكلها الاقتصادي وترتبط هذه الأخيرة بالحجم المتاح من الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها، وتقوم التنمية الاقتصادية على تكوين

[1] حافظ برجاس،" **الصراع الدولي على النفط العربي** "، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، بيروت: لبنان، 2000، ص74.

[2] حمادي نعيمة ، مرجع سبق ذكره، ص10.

[3] مداحي محمد ، زيرق سوسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 60.

رأس المال الذي يتطلب تجميع وتوظيف الموارد المالية المتاحة لتمويل مختلف القطاعات والمشاريع الاقتصادية وعليه سنتناول في هذا المبحث أساسيات التنمية الاقتصادية ودور النفط فيها بعدما عرفنا في المبحث السابق أن النفط مصدر من مصادر الإيرادات المالية للدولة وأحد أهم محرك للاقتصاد الحديث.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية هي عملية استثمارية ضخمة تتطلب رصد موارد مالية هامة وتوظيفها بأفضل استخدام ممكن، وتتنوع أهدافها وإستراتيجياتها وطرق تمويلها.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية: تعددت التعاريف المرتبطة بمفهوم التنمية الاقتصادية التي صيغت من قبل بعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين، وقد ميزت هذه التعاريف بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي" يتضمن تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل القومي الحقيقي، وقد يكون من بين مظاهر النمو الاقتصادي نمو الاستهلاك، زيادة الادخار"[1].

أما التنمية الاقتصادية " فهي السبيل إلى تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وهي ترتبط بسياسات وإستراتيجيات تضمن دخول الاقتصاد في مرحلة النمو السريع"[2].

وسنبرز فيما يلي بعض المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية لبعض الباحثين والمفكرين الاقتصاديين:

1- يوضح **عبد المطلب عبد الحميد** بأن مفهوم التنمية لم يعد يرتكز على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك

[1] فليح حسن خلف ، " **التنمية والتخطيط الاقتصادي** "، عالم الكتب الحديث ، عمان: الأردن، 2006، ص177 .

[2] عبد الله خبابة،" **تطور النظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**"، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية: مصر، 2002، ص 20.

كله بشكل متوازن مع زيادة معدلات النمو وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.[1]

2- يعرف **هوشيار معروف** التنمية الاقتصادية أنها " عملية تحويل شاملة بكافة مكونات اقتصاد ما، وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام هذه المكونات، فتمتد هذه العملية إلى أحجام ونسب كل من عناصر الإنتاج وقطاعات الإنتاج ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وكيفية التوزيع فيما بين الاستهلاك والادخار والفوائد والإيجارات والأرباح والقطاعين العام والخاص[2].

3- هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير هيكل الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد[3].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن:

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكل الإنتاج.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية: تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، ويمكن ذكر أهم هذه الأهداف كما يلي:

1- زيادة الدخل الوطني: يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع تلك البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو الفقر

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" **التمويل المحلي والتنمية المحلية** "، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص12 .

[2] هوشيار معروف،" **دراسات في التنمية الاقتصادية** "، دار الصفاء، ط1، عمان: الأردن، 2005، ص ص11 – 12.

[3] منصور الزين، " آليات ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013، ص 75.

وانخفاض مستوى معيشة السكان، وللقضاء على ذلك يتم العمل على تخفيض مستوى الفقر والرفع من المستوى المعيشي للسكان عن طريق زيادة الدخل الوطني.

2- رفع مستوى المعيشة: تسعى الدول النامية في خططها التنموية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع وأن الارتفاع في مستوى المعيشة للسكان يعتبر من الأساسيات المادية للحياة من مسكن ومأكل ومشرب وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة[1].

3- عدالة توزيع الدخل الوطني: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد أنه في معظم الدول النامية تحصل مجموعة قليلة من السكان على حصة كبيرة من الثروة، وهي تمثل الطبقة الغنية التي ميلها الحدي للاستهلاك قليل وتكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من دخول، بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ما تحصل عليه، فيصبح الجزء الذي تكتنزه الطبقة الغنية على المدى الطويل يؤدي إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي حيث لا يدخل ما تم اكتنازه دائرة التوظيف المنتج.

4- التوسع في الهيكل الإنتاجي: من بين الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية تغيير الطابع التقليدي للاقتصاد الذي تغلب عليه الزراعة أو الصناعة الإستخراجية، وعادة ما تجعل سيطرة هذا القطاع اقتصاديات هذه البلدان عرضة للتقلبات الشديدة نتيجة تقلبات الإنتاج والأسعار، لذا ينبغي على القائمين بأمر التنمية الاقتصادية تخصيص نسبة معتبرة من موارد البلاد المخصصة للتنمية الاقتصادية للنهوض بباقي القطاعات الاقتصادية، ولضمان القضاء على المشاكل العديدة التي تنتج عن سيطرة قطاع واحد على النشاط الاقتصادي وحتى يتم تنويع مصادر الدخل بدل الاعتماد على مورد واحد[2].

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادرس قريصة، "**مذكرات في التنمية والتخطيط** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية: مصر، 1986، ص64 .

[2] كامل بكري،" **التنمية الاقتصادية**"، دار الجامعة للنشر، ط1، بيروت: لبنان، 1988، ص 63.

المطلب الثاني: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

سنحاول التطرق إلى انسب الطرق لبدء عملية التنمية الاقتصادية والسير فيها بسرعة ونجاح ومن بين الإستراتيجيات نذكر ما يلي:

1- إستراتيجية النمو المتوازن:

تنص هذه الإستراتيجية على أن عملية التنمية الناجحة تتطلب القيام ببرنامج استثماري ضخم يغطي نطاقا واسعا ويشتمل على عديد من الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد حتى يمكن تحقيق التنمية الذاتية الفعالة والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى التقدم.

ورغم أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى كسر حلقة التخلف بتنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متزامن، إلا أن هذا الهدف يصعب تحقيقه في الدول النامية ذات الموارد الضعيفة وإذا توفرت هذه الموارد لتشكل الدفعة القوية المطلوبة يصبح من غير المعقول بعثرتها في صناعات مختلفة، لأن النتيجة عدم توفر الحجم الكافي من التمويل لكل صناعة، وإذا ما توفرت لدولة ما تلك الموارد التي يمكن من خلالها إنشاء صناعات متعددة ومتكاملة فإننا نكون بصدد دولة متقدمة، لذا فإن إستراتيجية التنمية المتوازنة تصلح بهذا الشكل في مراحل متقدمة من عملية التنمية وليس في بدايتها، هذا فضلا عن أن مشكلة الدول النامية تتمثل في عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة عوامل الإنتاج اللازمة لعملية التنمية[1].

ومن بين أهم الانتقادات الموجهة لهذه الإستراتيجية نجد[2] :

- ارتفاع التكاليف وذلك أن تحقيق هذا القدر الكبير من الاستثمارات يؤدي إلى ارتفاع التكاليف النقدية والحقيقية؛

- إن متطلبات تنفيذ هذا القدر من الاستثمارات تفوق قدرات الدول النامية.

[1] محمد البنا، " **التنمية والتخطيط الاقتصادي**"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة: مصر، 1996، ص104.

[2] محمد البنا، مرجع سبق ذكره، ص 104.

2- إستراتيجية النمو غير المتوازن :

وتأخذ اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك بسبب عدم قدرة هذه الدول على استغلال الموارد المتاحة فتنصح بانتهاج سياسة البدء ببعض القطاعات.

وأخذت هذه الإستراتيجية بمفهوم القطاع القائد، وتعني أنه من بين قطاعات الاقتصاد الوطني هناك قطاعات قائدة من شأنها تنمية القطاعات الأخرى إذا ما وجهت لها دفعة التنمية الأولى، فالدفعة القوية يجب أن تتركز في قطاعات أو صناعات إستراتيجية محدودة، ستحدث أثرا حاسما في تحفيز استثمارات أخرى، ولنجاح هذه الإستراتيجية يشترط أن يتم اختيار القطاعات القائدة بصورة دقيقة بحيث يكون القطاع المراد تنميته له علاقات ارتباط مع قطاعات أخرى[1].

المطلب الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية

يعتبر توفير التمويل الركن الأول لعملية التنمية الاقتصادية قبل تنفيذ الاستثمارات الضرورية، أن التنمية الاقتصادية ما هي إلا عملية استثمارية ضخمة، ويقصد بتمويل التنمية الاقتصادية البحث عن مصادر التمويل المحلية أولا وعن الوسائل الكفيلة بتعبئتها وتوجيهها لأغراض التنمية الاقتصادية.

وتنقسم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

أولا: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية: وتسمى بالتمويل المحلي أو الداخلي، وهي جميع الموارد التمويلية التي يمكن توفيرها من المصادر المحلية وتضم:

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وآخرون،" **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** "، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، 2007، ص182.

1- المدخرات المحلية: نقصد بالادخار المحلي حجم الموارد التي لم يستهلكها الأفراد من الدخول المحققة خلال فترة معينة[1]، وهو يعتبر فائضا قد يسهم في تمويل النشاط الاقتصادي، وتنقسم المدخرات المحلية إلى[2]:

1-1 مدخرات القطاع العائلي: وهي الفرق بين الدخل المتاح للأفراد والعائلات وإنفاقهم الاستهلاكي.

1-2 مدخرات قطاع الأعمال: ويضم جميع المشروعات التي تعمل في النشاط الإنتاجي سواء كانت عامة أو خاصة، وفي الدول النامية عادة ما يكون ادخار قطاع الأعمال العام أكبر من ادخار قطاع الأعمال الخاص.

2- عوائد المواد الأولية (المواد النفطية): لعبت العوائد النفطية دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول المصدرة للنفط، بعد أن كانت هذه الدول متخافة لسنوات طويلة بسبب الاستعمار والهيمنة الأجنبية[3].

فالدول المصدرة للنفط قامت بتخصيص الجزء الأكبر من العوائد النفطية لتمويل برامج التنمية بها، وقام القطاع العام في هذه الدول بالتدخل في جميع المجالات بعدما أصبح هذا التدخل مطلبا ضروريا من أجل القضاء على مظاهر التخلف أولا ثم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثانيا.

4- التمويل من الميزانية العامة (الإيرادات الحكومية): الميزانية العامة هي أحد المصادر التمويلية لبرامج التنمية الاقتصادية، وهي التي يتم من خلالها تمويل النشاط الاقتصادي، ولا يرتبط دور الدولة في التمويل من خلال الميزانية العامة إلا في تمويل الاستثمارات المرتبطة

[1] كرم سليمان الحلبي، "دور السياسة المالية في التنمية "، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1993، ص ص 158-159.

[2] أحمد عارف، محمد حسين الوادي،" **التغطية والتنمية الاقتصادية**"، دار الميسر، ط1، عمان: الأردن، 2011، ص 36.

[3] هيثم صاحب عجام، علي محمود سعود، "**فخ المديونية للدول النامية** "، دار الكندي للنشر والتوزيع،ط1،عمان: الأردن، 2006، ص 61 .

بالوظائف الحكومية كالأمن والمشروعات التي تقل فيها الربحية ويبتعد عنها القطاع الخاص كالطرق والمواصلات[1].

4- القروض البنكية: تعمل البنوك على تمويل النشاط الاقتصادي معتمدة في ذلك على مواردها المالية الخارجية من الودائع وعلى موارد داخلية مثل الاحتياطات والأرباح من خلال مساهمتها في منح الائتمان بالدرجة التي تتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاه للمجتمع [2].

ثانيا: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية: يتم اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية في حالة نقص الإيرادات العامة أو عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية، وتنقسم إلى :

1- المنح والإعانات: هي عبارة عن موارد نقدية يتم تحويلها من الدول المانحة إلى الدول الممنوح لها، والمنحة هي هبة لا ترد، أما الإعانة فهي مزيج بين الهبة والقرض أو ما يسمى بالقروض الميسرة، وهذا المصدر التمويلي هو أكثر مصادر التمويل الخارجية المرغوب فيها لأنه لا تترتب عليه التزامات لاحقة وهذا النوع من التمويل إما تقوم به الدول أو المنظمات الدولية مثل الوكالة الدولية للتنمية [3].

2- الاستثمارات الأجنبية: تعتبر الاستثمارات الأجنبية مصدرا خارجيا هاما للتمويل بالنسبة للدول النامية، وهي إما استثمارات مباشرة في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل تستقطب التكنولوجيا وتعمل على تشغيل العمالة الوطنية، أو استثمارات غير مباشرة في سوق الأوراق المالية.

[1] دريس رشيد، " دور الجهاز الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات المصرفي"، مذكرة ماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 62.

[2] خديجة لحمر، " دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية "، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود ومالية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004، ص 53.

[3] محمد مبارك حجير، " **تمويل التنمية الاقتصادية** "، معهد الدراسات العربية العالية، بدون تاريخ النشر، ص247.

3- القروض الخارجية: وتتمثل في تحويل الموارد المالية من الجهة المقرضة إلى الجهة المقترضة وتنقسم إلى[1]:

3-1 قروض عامة: هي التي تعقدها حكومات الدول مع المقيمين في الخارج، سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين.

3-2 قروض خاصة: هي التي يعقدها أشخاص طبيعيين أو معنويين في الخارج، سواء كانوا أفردا أو شركات أو منظمات.

المبحث الثالث: أسعار النفط وتأثيرها على التنمية الاقتصادية

نظرا لخصوصية الدول النفطية، واختلاف هيكلها الاقتصادي عن باقي الدول النامية سنتطرق في هذا المطلب إلى نظرية التنمية الاقتصادية فيها وكيفية تحقيقها.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية للدول النفطية

الدول النفطية لا تشبه في اقتصادياتها بقية الدول النامية، من حيث الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد وحجم الاحتياطات النفطية، وعلى العموم فإنها تشترك في بعض الخصائص نذكر منها:

- أن الدول النامية تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية التي تعتبر الدعامة الأساسية لتوفير الموارد المالية، لذلك تنعكس عليها بشدة التقلبات التي تلحق بتلك العوائد؛

- افتقار الدول المصدرة للنفط للخبرة الفنية مع ضيق أسواقها على استيعاب الكميات الهائلة التي تنتجها من النفط لقلة استهلاكها له؛

[1] سحر عبد الرؤوف، سليم عبير شعبان عبده،" **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**"، دار الوفاء لدنيا للنشر والتوزيع، ط1، الإسكندرية: مصر، 2013، ص ص 188- 190.

– قلة ما تستوعبه صناعة النفط من اليد العاملة بسبب التأهيل العالي المطلوب في عمال هذه الصناعة واعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والآلات المتطورة؛

– حصيلة الصادرات في الدول النفطية في الدول المصدرة للنفط تتجاوز 80% من إجمالي الصادرات في تلك الدول كما تعتبر ركيزة الناتج الوطني الإجمالي [1]؛

– عدم قدرة الدول النامية النفطية على تكرير كل النفط الذي تنتجه، مما جعل السوق العالمية سوقا للنفط الخام بعد أن كانت سوقا للمنتجات النفطية الكبرى، مما جعل هذه الدول تصدره كمادة خام وفي الغالب تستورد المنتجات النفطية مكررة من الدول التي تصدر لها النفط بأسعار أعلى؛

– الاعتماد المفرط على قطاع النفط في الدول النفطية أدى إلى تشويه اقتصادياتها فيقل أداء بقية القطاعات الاقتصادية لقلة الاهتمام بها، ونشوء مجتمعات استهلاكية تعتمد على ثروة زائلة لا تقدر قيمة العمل المنتج؛

– تقع الدول النامية غالبا في فخ المديونية عند انخفاض أسعار النفط بسبب اعتمادها الكبير على العوائد النفطية، وذلك لأنها تطلب قروضا تعجز عن سدادها اعتمادا على التفاؤل بارتفاع أسعار النفط مستقبلا.

المطلب الثاني: مشكلة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية

حاولت النظرية الاقتصادية أن تعرف مشكلة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية فأنشأت مفهوم الدولة الريعية[2] ويكمن الفرق الأساسي بين الدول المصدرة للنفط وبين غيرها من الدول النامية في أن معظم عوائد التصدير تتدفق مباشرة إلى الحكومة في شكل ريع النفط، وحكومة الدولة النفطية تقوم بإعادة توزيع ذلك الريع في شكل إنفاق حكومي فنجد أن العلاقة بين الدخل

[1] حسين عبد الله، " **مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: لبنان، 2006، ص ص 299–300.

[2] نادر فرجاني وآخرون،" **آفاق التنمية في الوطن العربي** "، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص136.

الوطني والجهد الإنتاجي في الاقتصاد النفطي أضعف منه في باقي الاقتصاديات، حيث أن الريع النفطي نوع من الدخل الغير مبرر ولا يرتبط بدورة الإنتاج، وبالتالي فإن إعادة توزيع هذا الدخل لا ترتبط بالمساهمة الاقتصادية للمتلقي كما أن إنفاق الثروة التي لم تأتي نتيجة عملية إنتاجية تم التخطيط لها والاستثمار فيها يكون أكثر ميلا للتبذير منه إلى الدخل الذي يأتي من مشاريع إنتاجية حقيقية، وعوائد النفط هي ثروة ملك للدولة تنتج من سلوك أسعار النفط في السوق العالمية وليست مرتبطة بعملية إنتاج حقيقية.

ومن بين أهم المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في الدول النفطية نجد ما يلي[1]:

– توجيه العوائد النفطية في هذه الدول عادة ما يكون في إنجازات قصيرة الأجل رغم أن الإنفاق في مشاريع طويلة الأجل يقدم فرصة حقيقية للتنمية في الدول النفطية؛

– ميل الدول النفطية إلى تفضيل الاستهلاك الحالي على الاستهلاك المستقبلي، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان النفط لأهميته الاقتصادية أو يستنفذ أو تحل محله محل بدائله أخرى؛

– أساليب إنفاق العوائد النفطية تزيد من أزمة التنمية الاقتصادية في هذه الدول، فتوزيع عوائد هذه الثروة وأنماط الإنفاق فيها لا تؤدي إلى تحسين ظروفها الاقتصادية؛

– إهدار العوائد النفطية في عمليات لا لزوم لها كالإنفاق العسكري الزائد عن الحاجة، وتكرار بعض المشاريع التي لا تبررها الضرورة الاقتصادية.

كل هذه العوامل من شأنها أن تعمق من حجم أزمة التنمية الاقتصادية في هذه الدول وتحد من تطورها.

[1] نادر فرجاني وآخرون،" **آفاق التنمية في الوطن العربي**"، دار الطليعة، ط1، بيروت: لبنان،2006، ص 133.

المطلب الثالث: علاقة النفط بالتنمية الاقتصادية

بما أن النفط هو محرك الاقتصاديات النفطية، ونظرا لأن التنمية الاقتصادية هي الغاية المنشودة في كل الدول النامية، فإن عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلاد مرتبطة بعنصر النفط، فالعلاقة بينهما معقدة ومتعددة الجوانب.

ارتبط التاريخ الاقتصادي لهذه الدول بالنفط الذي ساهم في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية لها وربط التنمية فيها بالتطورات العالمية التي تطرأ أسعار هذه المادة حيث أن التنمية الاقتصادية تقوم على التراكم الرأسمالي الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر التراكم الرأسمالي أهم عقبة تعيق التنمية الاقتصادية في غالبية الدول النامية، إلا أنه في الدول النفطية يكمن العائق من جهة في تدني عوائد النفط وبالتالي إيرادات الدولة التي تمول بها التنمية الاقتصادية في حالة انخفاض الأسعار، وغياب آليات التحكم في توظيف العوائد النفطية واستغلالها استغلالا أمثل لتمويل التنمية الاقتصادية في حالة ارتفاع الأسعار[1].

ومن المعروف بأن أسعار النفط متقلبة ولا تخضع لسيطرة الدول المصدرة، وتؤثر عليها عوامل عديدة حسب التطورات التي يعرفها المجتمع الدولي في الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي، ولهذا فإن إيرادات الدول النفطية باعتمادها على مستوى أسعار هذه السلعة الهامة، ستكون متقلبة أيضا مما يرهن عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول ويعيق مشاريعها التنموية، حيث تعتمد هذه الدول على إستراتيجية التنمية غير المتوازنة وتعتبر قطاع النفط هو القطاع القائد لباقي القطاعات الاقتصادية فيها.

[1] نور الدين هرموز وآخرون،" تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده "، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد1، 2007، ص96.

وعلى هذا الأساس تكون عوائد النفط من الناحية النظرية أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط، وبالتالي فالعلاقة بين سعر النفط والتنمية الاقتصادية في الدول النفطية تكون علاقة طردية.

فكلما ارتفعت أسعار النفط ارتفعت العوائد النفطية وارتفعت معها العوائد المالية، التي من الممكن أن تمول مشروعات التنمية الاقتصادية باعتبار هذه العوائد مصدر تمويل ويبقى تحقيق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبط بمدى كفاءة استغلال تلك الموارد المالية في التنمية وليس بمدى توفرها لدى الدولة[1].

[1] حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

خلاصة الفصل الأول:

مما ورد في هذا الفصل نستنتج أن النفط هو أكثر من مجرد مصدر طاقة فهو سلعة استراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة، نظرا لما يتوفر عليه من مميزات وخصائص والتي لا تتوفر في بدائله دائما وتعتبر العوائد النفطية دخل غير مبرر ولا يرتبط بعمل إنتاجي وبالتالي فتوجيهه من المحتمل أن يتم نحو الاستهلاك الحالي عوضا عن تمويل مشاريع استثمارية تدر أرباحا مستقبلية، وذلك لأن العوائد النفطية حصلت عليها الدول النفطية في ظل اقتصاديات شديدة التخلف مما جعلها تعمل على توجيهها للإنفاق الاستهلاكي وتعد من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النفطية وتتعداها لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الدول غير النفطية عن طريق المساعدات والمنح التي تقدمها الدول النفطية لها.

إن العلاقة بين سعر النفط وتمويل التنمية الاقتصادية علاقة طردية، فكلما ارتفعت أسعار النفط زادت العوائد النفطية، وارتفعت الموارد المالية التي من الممكن أن تمول مشروعات التنمية الاقتصادية باعتبار هذه العوائد مصدر تمويل، ويبقى تحقيق التنمية الاقتصادية من عدمه مرتبطا بمدى استغلال تلك الموارد المالية في التنمية وليس بمدى توفرها.

الفصل الثاني

دراسة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفصل الثاني: دراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2000 -2017)

تمهيد:

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية تسعينيات القرن العشرين إلى تغيير بنية الاقتصاد، إلا أنها لم تستطع تحريره من هيمنة البترول عليه، بحيث لا يزال قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، في ظل ضعف نمو القطاعات الأخرى غير البترولية خاصة القطاعين الصناعي و الفلاحي.

وعلى هذا الأساس جاء هذا الفصل ليلقي نظرة على تطور قطاع البترول في الجزائر، وكذا

تقديم أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولقد اقتصر البحث على دراسة أثر تقلبات أسعار النفط من المنظور الاقتصادي على كل من الميزان التجاري والميزانية العامة للدولة، في حين سيكون التحليل على الناتج المحلي الإجمالي من المنظورين الاقتصادي والقياسي معا.

وقصد الإلمام بهذه الجوانب تم تقسيم الفصل الثاني إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الصناعة البترولية في الجزائر.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث: قياس أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الصناعة البترولية في الجزائر

عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما تمت مقارنتها بالصناعات الأخرى باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم المراحل التي شهدتها الصناعة البترولية في الجزائر، إضافة إلى تطور الإمكانيات البترولية في الجزائر.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع البترول في الجزائر

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر: تعود فترة اكتشاف البترول في الجزائر إلى بداية القرن العشرين، حيث بدأت أول محاولة للبحث عن البترول عام 1913، وذلك بالإقليم الغربي لمنطقة غليزان، وفي عام 1946 اكتشفت شركة " الصور الفرنسية " البترولية أول حقل بترولي في واد قطرني، ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952، وابتداء من هذا العام وضعت أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة " الشركة الفرنسية للبترول – الجزائر " والشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر[1].

في حين أن تاريخ إنتاج البترول الفعلي في الجزائر كان سنة 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل" عجيلة "، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل" حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956، ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1950، إلى 20.7 مليون طن سنويا سنة 1969، ومن بين أهم الأحواض البترولية في الجزائر نجد حوض "حاسي مسعود" الذي يبعد عن الساحل مسافة 600 كلم ويقدر الاحتياطي منه بنحو 700 مليون طن سنويا، أهم حقوله: حاسي مسعود، قاسي الطويل، غورد الباقل، تكاليف الاستخراج في هذه الحقول مرتفعة بسبب العمق الكبير للآبار البترولية (3000م) وتتطلب عملية الحفر

[1] قويدري قوشيح بوجمعة ، مرجع سبق ذكره ، ص 38

وجود معدات خاصة، ثم يأتي حوض عين اميناس، والذي يبعد مسافة 1150كلم عن الساحل إلا أن عمق الآبار البترولية فيه أقل من تلك المتواجدة في حقل حاسي مسعود، (تتراوح ما بين 400 و 1400 كلم، من أهم حقوله نجد: زارزتين، إيجلي، طين فوي.

كما تدل الدراسات على أن حوض غدامس الذي أكتشف حديثا ويقع إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود، يحتوي على احتياطي كبير يقدر ب 12 مليار طن من النفط .

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سونا طراك: بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، ومع احتكار الشركات البترولية لمجمل الأنشطة البترولية قررت الجزائر إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك بتاريخ 1964/12/31، حيث سعت هذه الأخيرة منذ تأسيسها إلى تحقيق أهداف إنتاجية تتماشى وطموحات الحكومات المتعاقبة بهدف دفع عجلة التنمية والنمو في الجزائر، وكان من مهامها ما يلي[1]:

- استعادة السيطرة على الثروة البترولية بصفة تدريجية؛

- القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق؛

- إنشاء وتطوير وتقوية الصناعة البترولية في البلاد؛

- زيادة المدخرات الوطنية من الثروات البترولية والغازية عن طريق زيادة وتوسيع نطاق عمليات التنقيب والبحث؛

- تشجيع التنقيب وتوسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية، وكذلك تسهيلات في ما يخص إبرام العقود؛

[1] أنيسة رمضان، " **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**،" دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص ص 233-235.

– استطاعت هذه الشركة أن تشق طريقها لتصبح أكبر وأهم شركة في الجزائر وإفريقيا، ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها نجد ما يلي[1]:

* خط أنابيب البترول من مصدره إلى سكيكدة؛

* وضع مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود؛

* وضع أنابيب لنقل الغاز الطبيعي عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا.

ثالثا: تأميم المحروقات: التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة إما ملكية تامة أو بالأغلبية، أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى العمل فيها سواء كانت محلية أو أجنبية، ومرت عملية التأميم بمراحل مختلفة:

1– تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية ما بين سنوات 1967– 1970 على النحو التالي[2]:

- تأميم شركة BP Britich petroleum في بداية 1967؛
- تأميم شركة Esso Mobil oil في 24 أوت 1967؛
- تأميم شركة Sheel في ماي 1968.

2– تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وهذا بسبب رفض الشركات الفرنسية رفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل، وكان ذلك في خطاب ألقاه الرئيس الراحل هواري بومدين في 24– 02–1971 والذي نص على[3]:

[1] أنيسة رمضان، مرجع سبق ذكره، ص235.

[2] طيبوني أمينة، " **تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات** "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص 11.

[3] عيسى مقليد،" **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة: الجزائر، 2008، ص 36.

- أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر؛
- التأميم الكامل لحقول الغاز؛
- تأميم النقل البري للبترول، وذلك في إطار المرسوم التشريعي 22 – 71 الصادر بتاريخ 22-04-1971 (أي بعد شهرين من التأميم) الذي وضع حد لمبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية.

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول إلى الأسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول في إبرام عقود مع الجزائر مجاراة للموقف الفرنسي الرافض للقرار الجزائري الذي ينص على تأميم المحروقات، حيث هددت فرنسا بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر لكن مع مرور الوقت تأكد خروج الجزائر منتصرة من معركة التأميم، بحيث قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر بعد أن تبين لها مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن قرارها.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية

أولا: الاحتياطات: تعرف الاحتياطات البترولية على أنها الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني[1]، وتتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج أو الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة.

لعب النفط في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجاته التنموية، والحصول على العملة الأجنبية. لتحقق بذلك صادرات المحروقات غالبية عائدات صادرات الجزائر[2].

[1] حافظ برجاس ، " **الصراع الدولي على النفط العربي**"، دار بيسان للنشر والتوزيع الإعلام، ط1، بيروت: لبنان، ص 23.

[2] عبادة عبد الرؤوف ، " **محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة تحليلية وقياسية 1970– 2008** " ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نمذجة اقتصادية ، جامعة ورقلة: الجزائر ، 2011 ، ص ص 90-91.

ويبلغ حجم احتياطات النفط المؤكدة في العالم نحو 1.70 تريليون برميل، حيث احتلت فنزويلا الصدارة بأكثر من 300 مليار برميل، تليها السعودية بأكثر من 266 مليار برميل ثم كندا وإيران والعراق والكويت على الترتيب.

وقد قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة للنفط الخام الجزائري ب 12.3 مليار برميل عام 2017، وتعد الجزائر سابع دولة عربية من حيث احتياطات النفط، كما تحتل المرتبة 17عالميا.

ويوضح الجدول التالي تطور احتياطات الجزائر النفطية خلال الفترة 2000-2017:

الجدول رقم01: تطور احتياطي النفط في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار برميل

السنوات	الاحتياطي	السنوات	الاحتياطي
2000	11.31	**2009**	12.3
2001	11.31	**2010**	12.3
2002	11.31	**2011**	12.3
2003	11.80	**2012**	12.3
2004	11.35	**2013**	12.3
2005	12.27	**2014**	12.3
2006	12.30	**2015**	12.3
2007	12.30	**2016**	12.3
2008	12.30	**2017**	12.3

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك 2017.

من خلال الجدول يلاحظ أن جهود الاستكشافات التي قامت بها سوناطراك وشركائها أدت إلى زيادة حجم الاحتياطات المؤكدة من البترول ، حيث ارتفع حجم الاحتياطي من 11.31 مليار برميل سنة 2000، إلى 12.27 مليار برميل سنة 2005، في حين شهدت الفترة من 2005 إلى 2017 ثبات في الاحتياطات قدر ب 12.3 مليار برميل.

ثانيا: الطاقة الإنتاجية والتصديرية: تعتمد الطاقة الإنتاجية والتصديرية لبلد ما على حجم الاحتياطات وعلى جهود الاستكشافات المبذولة من أجل الزيادة في حجم الاحتياطات، ولذلك فإن الجزائر كغيرها من الدول فتحت قطاع الاستكشافات والإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية واقتصادية وجيوسياسية حيث تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثرا في صناعة البترول باعتبارها ركيزة أساسية لهذه الصناعة، وتبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للأسباب التالية:

1- احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات متخصصة، خاصة في مراحل البحث والتنقيب.

2- عدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهذه المهام، وضعف الادخار الوطني.

3- ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات، خاصة إذا تعلق الأمر بعمليات البحث والتنقيب.

تعد الجزائر إحدى أهم الدول التي تمد الأسواق الأوروبية خصوصا والعالمية عموما بالنفط وتتوزع على جملة من المناطق المهمة من أبرزها نجد منطقة حاسي مسعود الشمالية وفيها 65 بئرا منتجة بمتوسط إنتاج يومي للحقل يصل إلى190ألف برميل ويتميز الإنتاج في هذه المنطقة بخلوه من الكبريت، ومنطقة حاسي مسعود الجنوبية التي يبلغ متوسط إنتاج الحقل فيها 250ألف برميل يوميا، وقدر عدد الآبار المنتجة فيها بنحو 100 بئر وحقل زرارزتين الذي يحتوي على 84 بئر بمتوسط إنتاج يومي يبلغ 91 ألف برميل.

المطلب الثالث تطور الإيرادات البترولية في الجزائر

تمتاز الإيرادات البترولية بشكل عام بعدم الاستقرار وتذبذب حصيلتها نظرا لتذبذب أسعار النفط وتغير سعر صرف الدولار، وهذا ما يؤثر بشكل كبير في الإيرادات العامة للجزائر والجدول التالي يوضح تطور تلك الإيرادات خلال الفترة 2000- 2017.

الجدول رقم 02: تطور الإيرادات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات البترولية	الإيرادات العامة للدولة
2000	1213.2	1578.1
2001	1001.4	1505.5
2002	1007.9	1603.2
2003	1350	1974.4
2004	1570.7	2229.7
2005	2352.7	3082.5
2006	2799	3639.5
2007	2796.8	3687.8
2008	4088.6	5190.5
2009	2412.7	3676
2010	2905	4392.9
2011	3979	5790.1
2012	4184.3	6339.3

2013	3678.1	5940.9
2014	1577.7	4218.2
2015	2373.5	5103.1
2016	1781.6	5042.2
2017	2200.1	5635.1

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية: 2006، 2008، 2011، 2013، 2014 2016.

الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية عام 2017.

من خلال قراءة الجدول نلاحظ بأن الإيرادات البترولية في الجزائر تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار في حصيلتها وفق تذبذب أسعار النفط، حيث عرفت نموا إيجابيا ومستمرا خلال الفترة من عام 2002 إلى 2008، حيث ارتفعت من 1007.9 مليار دينار عام 2002 إلى 4088.6 مليار دينار عام 2008، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، لتنخفض بسبب الأزمة المالية العالمية، لتعيد الارتفاع بعد ذلك وتبلغ 4184.3 مليار دينار عام 2012 وهذا يعود إلى انتعاش أسعار النفط، في ما شهد عام 2014 انخفاضا حادا في حصيلة الإيرادات البترولية، حيث قدرت ب1577.7 مليار دينار بعد أن كانت 3678.1 مليار دينار عام 2013، لتسجل بعدها قيمة الإيرادات البترولية تحسنا حيث بلغت 2373.5 مليار دينار عام 2015، لتعاود الانخفاض مجددا عام 2016 مسجلة 1781.6 مليار دينار، وذلك للتراجع المسجل في أسعار النفط، لتشهد تحسنا ملحوظا عام 2017 حيث بلغت قيمتها 2200.1 مليار دينار، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار النفط وكذا اتخاذ الدولة مجموعة من الإجراءات من بينها زيادة الجباية البترولية.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017، وذلك من خلال دراسة هذا التأثير على كل من الميزان التجاري، الناتج الداخلي الخام، وكذا الميزانية العامة للدولة.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)

لعبت أسعار النفط دورا كبيرا في توفير العملات الأجنبية للدولة فسمحت لها بتحويل احتياجاتها من الواردات كما أنها انعكست بشكل مباشر على جانب الصادرات، ولذلك سيتم استعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط في حصيلة الصادرات والواردات وكذلك تحليل رصيد الميزان التجاري.

جدول رقم 03: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	أسعار النفط
2000	21.42	22.03	27.6
2001	18.48	19.13	23.12
2002	18.09	18.83	24.36
2003	23.94	24.61	28.10
2004	31.3	32.08	36.05
2005	45.09	46	50.64
2006	53.43	54.61	61.08

2007	58.21	60.16	69.08
2008	78.02	79.3	94.45
2009	44.21	45.19	61.06
2010	55.72	57.05	77.45
2011	71.51	73.57	107.46
2012	70.57	72.63	109.45
2013	63.48	65.49	105.87
2014	58.45	61.26	96.2
2015	33.08	34.56	53
2016	27.92	29.31	45
2017	31.6	32.9	53.97

المصدر: المديرية العامة للجمارك www.duane.gov.dz

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015،2016 .

يلاحظ من خلال الجدول أن الصادرات الجزائرية من المحروقات بلغت 21.42 مليار دولار عام 2000، وهي قيمة مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها بالسنوات الماضية، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط حيث قدرت ب 27.6 دولار للبرميل، ومباشرة عادت قيمة الصادرات إلى الانخفاض عام 2001 لتبلغ 18.5 مليار دولار ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط حيث انخفض السعر إلى 23.12 دولار للبرميل، وخلال الفترة من عام 2002 إلى عام 2012 شهدت الصادرات النفطية الجزائرية ارتفاعا كبيرا فتضاعفت من 18.09 مليار دولار سنة 2002 إلى 70.57 مليار دولار سنة 2012 نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط حيث انتقل السعر من 24.36 دولار للبرميل عام 2002 إلى 109.45 دولار للبرميل سنة 2012.

وفي عام 2014 انخفضت قيمة صادرات الجزائر من المحروقات حيث قدرت ب 58.45 مليار دولار، وانخفضت تبعا لذلك قيمة الصادرات الإجمالية من 65.49 مليار دولار عام 2013 إلى 61.26 مليار دولار عام 2014، وهذا بسبب انخفاض متوسط أسعار النفط من 105.87 دولار للبرميل عام 2013 إلى 96.2 دولار للبرميل عام 2014، لتواصل بعدها قيمة الصادرات الجزائرية انخفاضها ما بين عامي 2015 و 2016 لتسجل 34.56 مليار دولار و 29.31 مليار دولار على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، حيث بلغ سعره 53 دولار للبرميل و 45 دولار للبرميل على التوالي، وما نتج عنه من تراجع في قيمة صادرات المحروقات، في حين شهد عام 2017 تحسنا طفيفا في قيمة الصادرات الإجمالية، حيث بلغت 32.9 مليار دولار، وذلك بعودة التحسن في أسعار النفط حيث بلغ 53.97 دولار للبرميل.

جدول رقم 04: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات	أسعار النفط (دولار للبرميل)
2000	9.17	27.60
2001	9.94	23.12
2002	12.01	24.36
2003	13.53	28.10
2004	18.31	36.05
2005	20.36	50.64
2006	21.46	61.08
2007	27.63	69.08

2008	39.48	94.45
2009	39.29	61.06
2010	40.47	77.45
2011	47.25	107.46
2012	50.38	109.45
2013	55.03	105.87
2014	58.33	96.2
2015	52.67	53
2016	49.40	45
2017	48.70	53.97

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douanbe.gov.dz

وزارة المالية www.mf.gov.dz

من خلال الجدول وخلال فترة الدراسة يتضح أن الواردات الجزائرية تتأثر أيضا بتقلبات أسعار النفط، حيث يلاحظ زيادة في قيمة الواردات من 9.17 مليار دولار عام 2000 إلى 39.48 مليار دولار عام 2008، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط من 27.60 دولار للبرميل عام 2000 إلى 94.45 دولار للبرميل عام 2008، والذي أثر ن جهة أخرى في قيمة الإيرادات النفطية التي أسهمت في تغطية الاحتياجات المحلية من الواردات، كما يعود الارتفاع في قيمة الواردات إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة الدراسة والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمد على زيادة حجم الواردات.

ومع استقرار الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعره ما بين عامي 2010 و2012 من 77.45 دولار للبرميل إلى 109.45 دولار للبرميل، أدى ذلك إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من 40.47 مليار دولار إلى 50.38 مليار دولار، وخلال عام 2013 ارتفعت قيمة الواردات

إلى 55.03 مليار دولار ثم إلى 58.33 مليار دولار في عام 2014، لتعاود بعدها قيمة الواردات الانخفاض منتقلة من 52.67 مليار دولار عام 2015 إلى 49.40 مليار دولار عام 2016 لتصل إلى 48.70 مليار دولار عام 2017، والسبب يعود إلى انخفاض أسعار النفط حيث انتقلت من 96.2 دولار للبرميل عام 2014 إلى 53.97 دولار للبرميل عام 2017.

كما يعود الانخفاض في قيمة الواردات إلى السياسة التي اتبعتها الدولة، حيث قامت بتقليص فاتورة الواردات في ظل الانخفاض المستمر في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم 05: تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد الميزان التجاري	أسعار النفط دولار/برميل
2000	12.86	27.60
2001	09.19	23.12
2002	06.82	24.36
2003	11.08	28.10
2004	13.77	36.05
2005	25.64	50.64
2006	30.15	61.08
2007	32.53	69.08
2008	39.82	94.45
2009	05.90	61.06
2010	16.58	77.45
2011	26.32	107.46

2012	22.26	109.45
2013	10.46	105.87
2014	2.93	96.2
2015	-18.11	53
2016	-20.13	45
2017	-15.80	53.97

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

أكدت السنوات الماضية أن تغطية العجز في الميزان التجاري الجزائري تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة بأسعار النفط على مواجهة احتياجات الاستيراد، ولذلك فقد أسهم ارتفاع الأسعار في تحقيق فوائض مستمرة في الميزان التجاري، ارتفعت من 12.86 مليار دولار عام 2000 إلى 39.82 مليار دولار عام 2008، وبالنسبة لعام 2009 فقد شهدت الأسعار انخفاضا حادا فهبط متوسطها إلى 61.06 دولار للبرميل ما تسبب في انخفاض قيمة الصادرات، ومع بقاء قيمة الواردات ثابتة نسبيا، فقد أدى ذلك إلى تراجع فائض الميزان التجاري إلى 5.9 مليار دولار عام 2009، لكن بعودة التحسن إلى أسعار النفط خلال الفترة بين عامي 2010 و2012 وارتفاع متوسطها إلى 109.45 دولار للبرميل، فقد حقق فائض الميزان التجاري ارتفاعا كبيرا ليصل إلى 22.26 مليار دولار عام 2012، لكنه عاد للانخفاض مجددا في عام 2014 وكان انخفاضا حادا، حيث بلغ 2.93 مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات لتلك السنة.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 – 2017)

سنتناول في هذا المطلب تطور الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بأسعار النفط وذلك خلال الفترة الممتدة من (2000 – 2017)، والجدول التالي يوضح تطور قيمة الناتج خلال فترة الدراسة:

جدول رقم06: تطور الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته بأسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	أسعار النفط (دولار/برميل)
2000	54.79	27.60
2001	54.71	23.12
2002	56.76	24.36
2003	67.86	28.10
2004	85.35	36.05
2005	103.08	50.64
2006	117.29	61.08
2007	135.63	69.08
2008	171.02	94.45
2009	138.13	61.06
2010	161.95	77.45

2011	197.45	107.46
2012	204.29	109.45
2013	225.93	105.7
2014	181.91	96.2
2015	164.8	53
2016	156.0	45
2017	166.01	53.97

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي للسنوات: 2009، 2012، 2014، 2016،2017.

الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

يلاحظ من الجدول أعلاه التأثير الذي تمثله أسعار النفط في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ما يدل على وجود علاقة تربط بين المتغيرين، والواضح هو أن عدم استقرار نمو الناتج في الجزائر يرجع إلى تذبذب أسعار النفط، فخلال الفترة من عام 2000 إلى 2003 استقر الناتج المحلي باستقرار أسعار النفط، لكن خلال الفترة من عام 2004 إلى 2008 شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا متواصلا، حيث ارتفعت من 85.35 مليار دولار عام 2004 إلى 171.02 عام 2008، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة من 36.05 دولار للبرميل إلى 94.45 دولار للبرميل، لكن في عام 2009 انخفضت قيمة الناتج بانخفاض أسعار النفط في تلك السنة، ومن ثم ارتفعت الأسعار ابتداء من عام 2010 حتى عام 2013 ومن ثم عاد إلى التراجع بسبب انخفاض الأسعار، ليسجل بعدها رصيد الميزان التجاري في عام 2015 عجزا قدره 18.11 مليار دولار، بسبب التراجع الكبير لأسعار النفط، حيث بلغ 53 دولار للبرميل، ليرتفع هذا العجز عام 2016 إلى 20.13 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات و في عام 2017 عرف رصيد الميزان التجاري تقلصا في العجز حيث

انخفض إلى 15.8 مليار دولار، وذلك بعودة التحسن في سعر النفط مسجلا 53.97 دولار للبرميل في هذه السنة وذلك نتيجة لارتفاع صادرات المحروقات.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من (2000 – 2017).

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة إذ أن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعا لسلوك تطور العائدات النفطية، والجدول التالي يبين تلك الوضعية خلال الفترة من عام 2000 إلى 2017:

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات			النفقات		رصيد الموازنة	أسعار النفط (دولار للبرميل)
	الإيرادات البترولية	إجمالي الإيرادات	النسبة %	النفقات العامة	معامل التبعية البترولية %		
2000	1213.2	1578.1	76.8	1178.1	102.9	400.0	27.60
2001	1001.4	1505.5	67.2	1321.0	75.80	184.5	23.12
2002	1007.9	1603.2	62.8	1550.6	65	52.6	24.36
2003	1350.0	1974.4	68.4	1690.2	79.87	284.2	28.10
2004	1570.7	2229.7	70.4	1891.4	83.04	337.9	36.05
2005	2352.7	3082.5	76.3	2052.0	114.6	1030.9	50.64
2006	2799.0	3639.5	76.9	2453.0	114.1	1186.8	61.08
2007	2796.8	3687.8	75.8	3108.5	89.97	579.3	69.08

2008	4088.6	5190.5	78.8	4191.0	97.55	999.5	94.45
2009	2412.7	3676.0	65.6	4246.3	56.81	−570.3	61.06
2010	2905.0	4392.9	66.1	4466.9	65.03	−74.0	77.45
2011	3979.7	5790.1	68.7	5853.6	67.98	−63.5	107.46
2012	4184.1	6339.3	66.0	7058.1	59.28	−718.8	109.45
2013	3678.1	5940.9	61.9	6092.1	60.37	−151.2	105.87
2014	1577.7	4218.2	37.4	7655.2	20.60	−3438	96.2
2015	2373.5	5103.1	46.5	7656.3	31	−2553.2	53
2016	1781.6	5042.2	35.3	7383.6	24.12	−2341.4	45
2017	2200.1	5635.1	39	6883	31.96	1247.9	53.97

المصدر: بنك الجزائر التقارير: 2003، 2006، 2008، 2011، 2014، 2015، 2017

الجريدة الرسمية، قانون المالية 2017.

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات العامة من الميزانية العامة ارتفعت في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط ففي عام 2000 عندما بلغ متوسط سعر النفط 27.6 دولار للبرميل بلغت نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات الكلية للميزانية 76.8% إلا أنه تم تسجيل انخفاض طفيف في هذه النسبة في عامي 2001 و 2002 مع انخفاض أسعار النفط.

ومنذ عام 2004 اتخذت حصيلة الإيرادات البترولية منحى تصاعديا بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وعرفت أكبر نسبة لها في إجمالي الإيرادات العامة للدولة لدى بلوغها 78.8% في عام 2008، فيما تراجعت إلى 65.6% عام 2009 بتراجع أسعار النفط لكنها عادت للارتفاع من جديد خلال الفترة من 2010 إلى 2011، وانعكس أداؤها في

السنوات التالية حتى عام 2014 ببلوغها 37.4% فقط بسبب التراجع الذي طرأ على أسعار النفط في تلك السنة.

وعلى جانب النفقات العامة للدولة أثرت تقلبات أسعار النفط فيها كثيرا مع الأخذ بعين الاعتبار أن تحديد حجم النفقات العامة مسألة مهمة، ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول، وهي ظاهرة تزايد النفقات، وبالتالي فإن من بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية[1].

وبالنسبة إلى الجزائر تعد الإيرادات البترولية من أهم القنوات التي يتم الاعتماد عليها في تغطية نفقاتها العامة، ويمكن قياس ذلك من خلال " معامل التبعية البترولية " والمعرف بأنه النسبة بين مجموع النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات غير الضريبية) وتلك المغطاة بالإيرادات البترولية إلى إجمالي النفقات[2].

ومن خلال الجدول التالي نلاحظ أن النفقات العامة تزايدت بصورة مستمرة خلال فترة الدراسة، فمنذ عام 2000 عرفت النفقات العامة نموا ملحوظا، بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بتا الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط، ويلاحظ أن قيمة النفقات العامة شهدت زيادة بنسبة و 106% خلال الفترة من عام 2000 إلى 2006، وفي هذه الأثناء ارتفاع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته ليبلغ 114.6% و 114.1% في عامي 2005 و 2006 على التوالي، كما سجل رصيد الموازنة العامة في الجزائر فائضا هاما خلال الفترة وارتفع الفائض إلى 1186.8 مليار دينار في عام 2006، برغم ارتفاع حجم النفقات العامة وبلوغه 2453 مليار دينار في العام نفسه.

[1] عبد المجيد قدي ، "**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** – دراسة تحليلية وتقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص 185.

[2] لخضر عزي،" **الإيرادات البترولية في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة: الجزائر، 11-12 ماي 2003، ص 297.

وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له دور أساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الإيرادات البترولية، وبالتالي يتضح جليا أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات.

المبحث الثالث:قياس أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر

إن التقلبات التي تعرفها أسعار النفط تلعب دورا هاما في التأثير على التوازنات الاقتصادية الكلية بشكل عام، ومن أجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها تطورات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية قمنا باختيار متغير الناتج المحلي خلال الفترة 2000-2017 لتمثيل متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث سنتناول في البداية التحليل الإحصائي والقياسي لنخلص في النهاية إلى التحليل القياسي لذلك ومدى ارتباطه بالنظرية الاقتصادية.

المطلب الاول : التحليل الاحصائي والقياسي لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2017.

أولا:صياغة نموذج الظاهرة المعبرة عن العلاقة بين أسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي:

يعتمد الانحدار االبسيط على متغير مستقل واحد وذلك بهدف دراسة وتحليل أثرها على المتغير التابع وعليه يمكن صياغة نموذج الانحدار المتعددة للظاهرة كمايلي :

$$y = B_0 + B_1(x_1) + \varepsilon_i$$

ε_i : يمثل الأخطاء العشوائية

B_0 :المعامل الثابت

(x_1) : B_1 : المعامل الانحدار للمتغير المستقل (**أسعار النفط**)

yمتغير التابع (**رصيد الميزان التجاري**)

ثانيا:شروط يجب توفرها للتحليل باستخدام الانحدار الخطي في دراسة العلاقة بين: (الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط).

وقبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار المتعدد يجب التأكد من توفر بعض الشروط (افتراضات الانحدار الخطي) الواجب توفرها للتحليل باستخدام الانحدار الخطي وهذا من أجل الوثوق بالنتائج التي نحصل عليها وهي:

1- وجود علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع : أي شرط تحقق وجود علاقة خطية بين المتغير المستقل (أسعار النفط) والمتغير التابع(الناتج المحلي الاجمالي)، ويمكن اختبار هذا الشرط من خلال رسم لوحة الانتشار بين المتغيرات وكذا حساب معامل الارتباط بيرسون حيث يمكن ذلك من معرفة العلاقة الخطية بين مغير مستقل والمتغير التابع كل على حدا كما يلي:

الشكل رقم01: لوحة الانتشار للعلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي

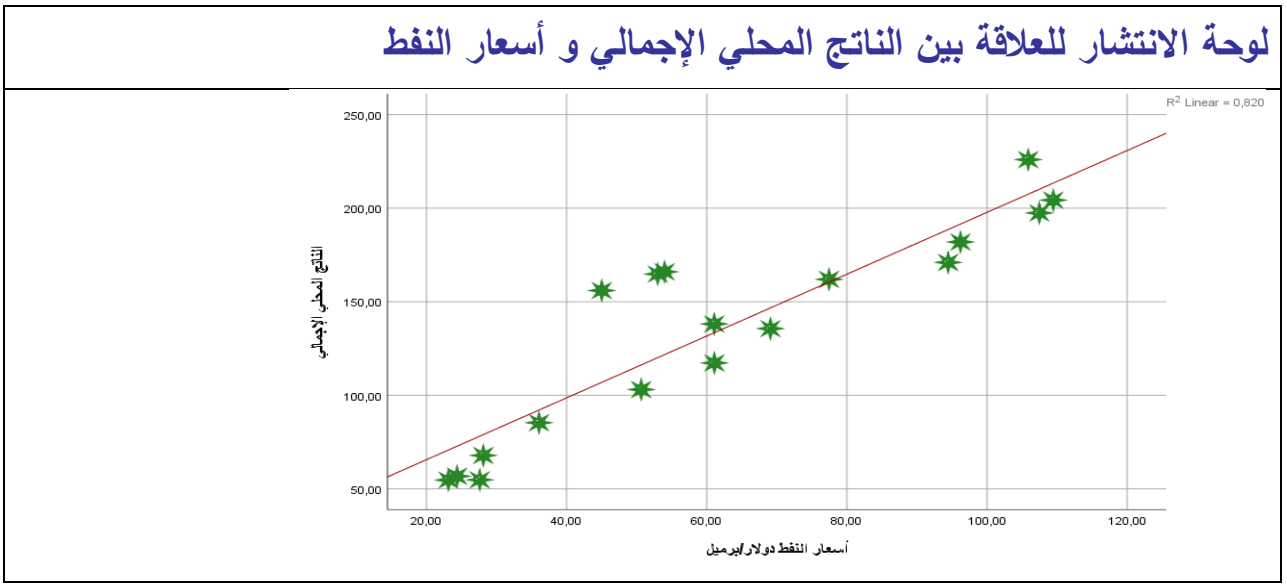

المصدر: مخرجات برنامج SPSS . وبالاعتماد على الجدول رقم06

جدول رقم08: جدول معامل الارتباط بيرسون

Correlations		
0,905**	Pearson Correlation	أسعار النفط دولار/برميل
0,000	Sig. (2-tailed)	
18	N	
		الناتج المحلي الإجمالي
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS وبالاعتماد على الجدول رقم06.

ومن الجدول والشكل السابقين أعلاه نجد أن قيم معامل بيرسون بلغت 0.905 ذات دلالة إحصائية حيث قيم0.000= sig اقل من مستوى الدلالة 0.05 بين (الناتج المحلي الإجمالي و أسعار النفط) وعليه تحقق الشرط انه توجد علاقة خطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع كما يمكن تأكد من الشرط أيضا لوحة الانتشار: حيث إن معظم نقاط المشاهدة في لوحة الانتشار تتمركز حول الخط المستقيم.

2- **شرط إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي:** من بين افتراضات الانحدار الخطي أن تتبع بيانات المتغيرات للتوزيع الطبيعي ويتم كشف عن ذلك بعدة طرق منها (طريقة اختبار Kolmogorov-Smirnov، طريقة حساب معاملي الالتواء والتفلطح و طريقة اختبار Shapiro-Wilk) ونحن سوف نتبع طريقة حساب معاملي الالتواء والتفلطح بحيث تمكننا هاتين المعاملتين من التأكد بان كل متغير يتبع توزيع طبيعي أم لا حيث تحصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم 09: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات الدراسة

المتغيرات	Skewness معامل الالتواء		Kurtosis معامل التفلطح		النتيجة
	Statistic	القاعدة	Statistic	القاعدة	
أسعار النفط دولار/برميل	0,311	يجب أن تتراوح قيم معامل الالتواء بين [1، 1-]	-1,225	يجب أن تتراوح قيم معامل التفلطح بين [3 ، 3-]	يتبع للتوزيع الطبيعي
الناتج المحلي الإجمالي	-0,212		-1,125		يتبع للتوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج spss وبالاعتماد على الجدول رقم06

ومن الجدول أعلاه نجد أن قيم معامل الالتواء للمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار النفط) محصورة ضمن المجال [1، -1] وقيم معامل التفلطح محصورة بين [3 ، 3-] أي أن بيانات المتغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن خلال التأكد من توفر بعض الشروط أصبح بالإمكان اختبار فرضية الدراسة في مؤسسة محل الدراسة باستخدام الانحدار والجدول التالي هو ملخص للجداول (ملخص نموذج الانحدار (+.)، تحليل التباين ANOVA، النتائج معاملات الانحدار (b).... انظر ملحق مخرجات برنامج spss:

جدول رقم 10: نتائج تحليل الانحدار لأثر أسعار النفط على الناتج المحلي في الجزائر

معنوية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد		القدرة التفسيرية		المعنوية الجزئية /لمعاملات الانحدار المتعدد			
قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية (SIG)	R	R^2		B	T	مستوى المعنوية (SIG)
72,686	0,000	0,905	0,820	(Constant)	32,556	2,439	0,027
				أسعار النفط دولار/برميل	0,652	8,526	0,000
قيمة F المجدولة: 4.49عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (df1=1، و، df1= 16) حيث درجة الحرية : df1= (عدد المتغيرات −1)= 2−1 =01 ، عدد العينة (N)− عدد المتغيرات= 18 − 2= 16 =2							
قاعدة القرار: نقارن بين قيمة F المحسوبة (F_{cal}) و قيمة F الجدولية (F_{tab}) إذا كانت المحسوبة اكبر من الجدولية فإن علاقة بين المتغيرات دالة إحصائيا أو نقارن بين قيمة مستوى المعنوية (sig) المحسوب باستخدام برنامج spss مع مستوى الدلالة المعتمد من طرفنا 0.05 فإذا كانت (Sig) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فان العلاقة بين المتغيرات دالة إحصائيا.							
قيمة F الجدولية (F_{tab}) تستخرج من الجداول الإحصائية باعتماد على مستوى الدلالة ودرجات الحرية (df1=**1**، و، df1= **16**)							

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات spss والجدول رقم 06

ومنه معادلة النموذج المقترح للظاهرة المدروسة هي:

$$y = 32.556 + 0.652(x_1) + \varepsilon_i$$

ثالثا: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط:

نمر الآن إلى تحليل نموذج الانحدار المتعدد من خلال معرفة قوة العلاقة الارتباطية ومعنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع و نسبة مساهمة وتفسير المتغيرات المستقلة في التغيرات التي تؤدي إلى تفعيل المتغير التابع وأيضا من خلال **تحليل معاملات الانحدار** للمتغير المستقل (b_0، b_1) ومدى تأثيرها في التابع وهل التأثير ايجابي أم سلبي وأيهما ليس له تأثير ومن ثم استبعاده من نموذج كما يلي:

1- تقييم معنوية النموذج الكلية للنموذج (F ، R^2):

جدول رقم11: تقييم المعنوية الكلية للنموذج

معنوية الكلية لنموذج الانحدار المتعدد		القدرة التفسيرية	
قيمة F المحسوبة	مستوى المعنوية (SIG)	R الارتباط	R^2 التفسير
72,686	0,000	0,905	0,820

1/1 معنوية النموذج الانحدار:

الفرضية الصفرية:H0 : نموذج الانحدار المتعدد غير معنوي.

الفرضية البديلة:H1 : نموذج الانحدار التعدد معنوي.

قاعدة الرفض والقبول: قاعدة: هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) أقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 أو إذا كانت قيمة "F" المحسوبة أكبر من قيمة "F" المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية فإننا نرفض H_0 ونقبلH_1.

فمن خلال النتائج الجدول أعلاه نجد أن معامل ارتباط بيرسون بين (المحلي الإجمالي و أسعار النفط الناتج) بلغ : R = 0.905 وهو دالة إحصائيا حيث قيمة F المحسوبة: 72.686 اكبر من قيمة F المجدولة: 4.49 وأيضا قيمة مستوى المعنوية (sig = 0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05 أي توجد علاقة دالة إحصائيا بين **المتغير المستقل والمتغير التابع**.

الإستنتاج:

هذه النتيجة تدعونا إلى نرفض الفرضية الصفرية H0 القائلة أن النموذج غير معنوي ونقبل الفرضية البديلةH1 بان النموذج الانحدار معنوي، أي أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية.

2-1 تقييم معامل تحديد (التفسير R^2):

R^2 وهو محصور بين 0 (أدنى قيمة) و1 (أعلى قيمة) حيث يكشف لنا النسبة% التي يساهم بها المتغير المستقل في تغير(التباين) المتغير التابع حيث كلما اقتربت من 100% دل ذلك على الفعالية الكبيرة التي يتمتع بها النموذج في تمثيل العلاقة المدروسة، وتعزى النسبة المتبقية لمتغيرات أخرى خارجة عن متغيرات الدراسة وكذا الخطأ العشوائي.

ومن خلال الجدول أعلاه نجد: أن قيمة معامل التفسير R^2 بلغ R^2=0.820

أي أن المتغير أسعار النفط تفسر 82.00 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي والباقي 18.00% = (100- 82.00) راجع إلى عوامل أخرى.

02- تقييم المعنوية الجزئية للنموذج (تقييم معاملات الانحدار(b0، =b1)

في الخطوة السابقة توصلنا إلى نتيجة مؤداها أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر ولتحديد أيا من هذه المعاملات التي تكون معنوية نقوم بإجراء ما يطلق عليه اختبار المعنوية الجزئية للنموذج. أي معرفة معنوية تأثير متغير مستقل على المتغير التابع مستخدما اختبار ' ت' و قيمة الاحتمال (sig).

قاعدة الرفض والقبول : قاعدة : هي إذا كانت قيمة الاحتمال (sig) اقل من 0.05 فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 أو إذا كانت قيمة ' t' المحسوبة اكبر من قيمة ' t' المجدولة عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية فإننا نرفض H_0 ونقبلH_1.

و بالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد:

جدول رقم12: تقييم المعنوية الجزئية للنموذج

المعنوية الجزئية /لمعاملات الانحدار المتعدد					التأثير	
المتغيرات	B	t	مستوى المعنوية (SIG)			
(Constant)	32,556	2,439	0,027		معنوي	
أسعار النفط دولار/برميل	0,652	8,526	0,000	معنوي	تأثير موجب	

وقاعدة تقييم: هي إذا كانت قيمة مستوى المعنوية (sig) والمبينة في الجدول أعلاه **اقل** من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة 0.05 المقابلة لـ قيمة ' t' المحسوبة للمعامل B فإن قيمة معامل الانحدار معنوية أي (تضم إلى النموذج).

غير معنوي: أي لا يوجد تأثير للعامل المستقل في ظل وجود المتغيرات المستقلة الأخرى.

2-1 بالنسبة للثابت B_0 (اختبار معنوية B_0) (32.556)

الفرضية الصفرية:H0 : المقدر الثابت B_0 لنموذج الانحدار غير معنوي.

الفرضية البديلة:H1 : المقدر الثابت B_0 لنموذج الانحدار معنوي.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة (T) المحسوبة دالة إحصائيا حيث بلغت المحسوبة (T_{cal}= 2.439) و أن قيمة (Sig=0.027) أقل من مستوى الدلالة 0.05.

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0 القائلة أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بان المقدر الثابت لنموذج الانحدار معنوي.

2-2 b_2= 0.652 بالنسبة : (اختبار معنوية b_2)

الفرضية الصفرية:H0 : معامل b_2 للانحدار المتعدد غير معنوي.

الفرضية البديلة:H1 : معامل b_2 للانحدار المتعدد معنوي.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نجد أن قيمة (T) المحسوبة دالة إحصائيا حيث بلغت المحسوبة (T_{cal}= 8.526) و أن قيمة (Sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة 0.05.

وهذا يعني: بزيادة وحدة واحدة في المتغير(أسعار النفط) تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.652.

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0 القائلة أن المقدر الثابت لنموذج الانحدار غير معنوي ونقبل الفرضية البديلة H1 القائلة بأن معامل b_2 الانحدار معنوي لنموذج الانحدار.

ومنه معادلة النموذج المقترح للظاهرة المدروسة :

$$y = 32.556 + 0.652(x_2) + \varepsilon_i$$

$$R^2 = 0.820 \qquad r = 0.905$$

$$F = 72.686 \qquad SIG : 0.000$$

المطلب الثاني: التقييم الاقتصادي لنتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط لأثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي:

يمكن تحليل الدراسة الإحصائية السابقة اقتصاديا فيما يلي:

نلاحظ من خلال النموذج المقدر للعلاقة الاقتصادية بين المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والمتغير المستقل الذي يمثله أسعار النفط، تبين أن إشارة معلمة الميل $(\hat{b}1)$ موجبة أي أن العلاقة طردية بين الميزان التجاري للجزائر ممثلا في الناتج المحلي والمتغير المفسر الممثل في أسعار النفط، وهذه النتيجة لا تتعارض مع النظرية الاقتصادية وتحديدا قانون الطلب، حيث أنه لما تزيد أسعار النفط في السوق العالمية بدولار واحد فإن الناتج المحلي للجزائر يرتفع بـ **0.652** ، وبالتالي فإن المعلمة $(\hat{b}1)$ لها معنوية اقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تبين أن قطاع البترول في الجزائر يشهد تطورا مقارنة بالصناعات الأخرى، ويعتبر العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، فلقد حققت الجزائر في مجال الصناعة البترولية نتائج إيجابية من خلال زيادة طاقاتها الإنتاجية والتصديرية، لكن تبقى سوناطراك الشركة الوطنية الوحيدة التي تسيطر قطاع البترول في الجزائر.

كما تبين من خلال الدراسة التحليلية والقياسية التي تم القيام بها درجة تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر،على غرار الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة، حيث تم الوصول إلى قياس العلاقة بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي، وخلصت إلى أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين.

خاتمة عامة

يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية بالنظر إلى الضعف المسجل في القطاعات الأخرى، فبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من أجل إصلاح هذا الوضع، إلا أنها لم تستطع أن تتحرر من هيمنة هذا القطاع .

وقد ارتبطت دراستنا بالإجابة على الإشكالية التي تدور حول درجة تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية بالجزائر، وخاصة التأثير على الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الميزانية العامة للدولة.

اختبار الفرضيات

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، وكمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سلف ذكرها في المقدمة العامة تم اختبار هذه الفرضيات حيث:

– الفرضية الأولى: يعتبر النفط سلعة إستراتيجية في العالم لكونه حلقة وصل للاقتصاد العالمي " **صحيحة** " وذلك من خلال الفصل الأول، حيث يعتبر النفط ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما أكثر من مجرد مصدر للطاقة، بل يعد أهم سلعة يتم تبادلها على المستوى العالمي؛

– الفرضية الثانية: يتأثر تمويل التنمية بواسطة العوائد النفطية بأسعار النفط في الدول النفطية بدرجة اعتماد هذه الاقتصاديات على النفط " **صحيحة** " حيث نجد معظم الدول النفطية ومن بينها الجزائر أكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط لاعتمادها عليه في اقتصادها، بينما تقل درجة التأثير في الدول غير النفطية؛

– الفرضية الثالثة: يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات، ولذلك فلتقلبات أسعار النفط تأثير كبير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر" **صحيحة** " من خلال الفصل الثاني، من خلال القيام بالتحليل الاقتصادي لأثر تطور سعر البترول على كل من الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، تبين أن هناك ارتباط قوي

بين سعر النفط وهذه المتغيرات، وبالتالي فإن التوازنات الاقتصادية في الجزائر تعاني من الربط الشديد بأسعار المحروقات، وهو ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات في السوق البترولية العالمية.

نتائج الدراسة:

من خلال القيام بهذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة، بالنظر للخصائص التي تميزه عن المصادر الطاقوية الأخرى، فهو يعتبر مورد إستراتيجي للصناعة وأهم سلعة اقتصادية يتم تبادلها على المستوى العالمي؛

– العوائد النفطية لا ترتبط بعمل إنتاجي، فهي تعتبر دخل غبر مبرر، وبالتالي فإن توجيه هذه العوائد يكون نحو الاستهلاك الحالي، بدل من توظيف واستثمارها في تمويل المشاريع التي تدر أرباحا مستقبلية؛

– تشكل الإيرادات البترولية في الجزائر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في الجزائر نظرا لضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تمويل التنمية الاقتصادية على غرار القطاعين الصناعي والزراعي؛

– يعد الاحتياطي النفطي الجزائري متواضعا مقارنة بالدول النفطية الكبرى، فإذا لم تكن هناك اكتشافات نفطية جديدة، فإن النفط الجزائري سيتآكل تدريجيا، ولن تكون المشكلة في تقلبات سعر النفط فقط، بل يتعداه ذلك إلى وجود النفط من عدمه؛

– تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر بتقلبات أسعار النفط، و هذا ما أثبتته الدراسة حيث تبين أن هناك ارتباط قوي بين سعر النفط وهذه التوازنات.

التوصيات والاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– يجب على الحكومة الجزائرية أن تستثمر عوائدها النفطية في استثمارات تضمن التنمية الاقتصادية؛

– دعم القطاعين الزراعي والصناعي، وتنظيم الاستيراد الذي تنامى في السنوات الأخيرة في السنوات الأخيرة حتى أصبح يشكل خطرا حقيقيا على الدولة الجزائرية؛

– العمل على الاستثمار في الطاقات المتجددة لما تزخر به بلادنا من ثروات طبيعية ولما يخوله لها موقعها الجغرافي من طاقات بديلة؛

– العمل على تنمية الصادرات خارج المحروقات بهدف التخفيض من القيمة التي تمثلها الصادرات البترولية في قيمة الصادرات الإجمالية؛

– الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي؛

– العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة.

آفاق الدراسة

تناولت الدراسة تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة، ونظرا لاتساع الموضوع يمكن اقتراح بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

– محددات أسعار النفط في السوق العالمية والحد من تقلباتها.
– أثر الشراكة في القطاع البترولي على تطوير الصناعة البترولية في الجزائر.
– أثر تقلبات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

- الكتب بالعربية:

1- أنيسة رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

2- أحمد عارف، محمد حسين الوادي، التغطية والتنمية الاقتصادية، دار الميسر، ط1، عمان، 2011.

3- حسين فلح خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، سنة 2006.

4- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت: لبنان، ط1، 2000.

5- سحر عبد الرؤوف، سليم عبير شعبان عبده، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، ط1، الإسكندرية: مصر، 2013.

6- عبد الله خبابة، تطور النظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية: مصر، 2002.

7- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

8- عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية وتقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006.

9- كامل بكري،" التنمية الاقتصادية"، دار الجامعة للنشر، ط1، بيروت: لبنان، 1988.

10- محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، ط1، 1986.

11- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة1983.

12- محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادرس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر، ط2، 2007.

13- محمد البنا، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة: مصر، 1996.

14- نادر فرجاني وآخرون، "آفاق التنمية في الوطن العربي"، دار الطليعة، ط1، بيروت: لبنان، 2006.

15- هيثم صاحب عجام، علي محمود سعود، فخ المديونية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

16- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء، الأردن، ط1، 2005.

ثانيا: المذكرات

1- بورنان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

2- حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية للفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف: الجزائر، 2008-2009.

3- خديجة لحمر، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

4- دريس رشيد، دور الجهاز المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات مذكرة ماجستير، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

5- رحمان أمال، تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر والاستخراج- دراسة حالة حوض بركاوي- الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة: الجزائر، 2008-2008.

6- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة: الجزائر، 2008.

7- قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف: الجزائر، 2008-2009.

8- كرم سليمان الحلبي، دور السياسة المالية في التنمية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر 1999.

9- مشدن وهيبة أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2003، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

10- منصور الزين، آليات ترقية وتشجيع الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2013.

ثالثا: الملتقيات:

1- لخضر عزي،" الإيرادات البترولية في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر، جامعة البليدة: الجزائر، 11-12 ماي 200

2- مداحي محمد، زيرق سوسن، الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: إستراتيجيات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، جامع المسيلة: الجزائر، أكتوبر 2014.

رابعا: المجلات:

1- نور الدين هرموز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد1، الأردن،2007.

المواقع الإلكترونية:

- المديرية العامة للجمارك www.duane.gov.dz

- وزارة المالية www.mf.gov.dz

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

التقارير:

التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2014، 2015، 2016.

الملاحق

ملحق رقم 01: يتضمن مخرجات برنامج الحزمة الإحصائية spss. 25

```
DESCRIPTIVES VARIABLES=x y2
  /STATISTICS=MEAN STDDEV MIN MAX KURTOSIS SKEWNESS.
```

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
النفط أسعار برميل/دولار	18	23,12	109,45	62,4411	29,95125	,311	,536	-1,225	1,038
الإجمالي المحلي الناتج	18	54,71	225,93	135,7200	54,66058	-,212	,536	-1,125	1,038
Valid N (listwise)	18								

```
GRAPH
  /SCATTERPLOT(BIVAR)=x WITH y2
  /MISSING=LISTWISE.
```

Graph

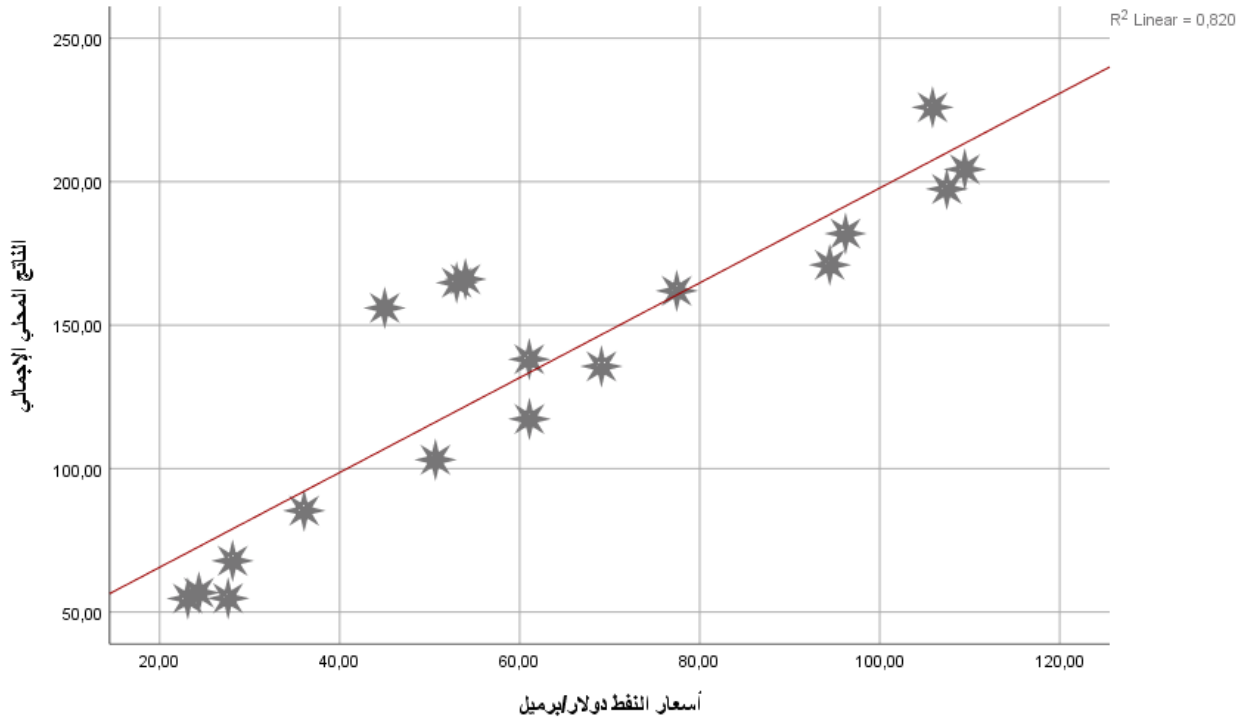

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=x y2
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Correlations

Correlations

		برميل/دولار النفط أسعار	الإجمالي المحلي الناتج
أسعار النفط دولار/برميل	Pearson Correlation	1	,905**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	18	18
الناتج المحلي الإجمالي	Pearson Correlation	,905**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	18	18

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

```
REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA CHANGE
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y2
  /METHOD=ENTER x
  /RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الإجمالي المحلي الناتج	135,7200	54,66058	18
برميل/دولار النفط أسعار	62,4411	29,95125	18

Correlations

		الإجمالي المحلي الناتج	برميل/دولار النفط أسعار
Pearson Correlation	الإجمالي المحلي الناتج	1,000	,905
	برميل/دولار النفط أسعار	,905	1,000
Sig. (1-tailed)	الإجمالي المحلي الناتج	.	,000
	برميل/دولار النفط أسعار	,000	.
N	الإجمالي المحلي الناتج	18	18
	برميل/دولار النفط أسعار	18	18

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	برميل/دولار النفط أسعار[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: الإجمالي المحلي الناتج

b. All requested variables entered.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	,905[a]	,820	,808	23,93160	,820	72,686	1	16	,000	,597

a. Predictors: (Constant), برميل/دولار النفط أسعار

b. Dependent Variable: الإجمالي المحلي الناتج

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	41628,699	1	41628,699	72,686	,000[b]
	Residual	9163,544	16	572,722		
	Total	50792,244	17			

a. Dependent Variable: الإجمالي المحلي الناتج

b. Predictors: (Constant), برميل/دولار النفط أسعار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	32,556	13,351		2,439	,027

برميل/دولار النفط أسعار	,652	,194	,805	8,526	,000

a. Dependent Variable: الإجمالي المحلي الناتج

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	70,7545	213,3871	135,7200	49,48482	18
Residual	-23,36626	49,09583	,00000	23,21706	18
Std. Predicted Value	-1,313	1,570	,000	1,000	18
Std. Residual	-,976	2,052	,000	,970	18

a. Dependent Variable: الإجمالي المحلي الناتج

الملخص

منذ الاكتشاف الأول للنفط إلى غاية يومنا هذا لم تتوقف أهميته على الساحة العالمية والإقليمية، حيث أصبح من أهم ركائز اقتصاديات الدول المستهلكة والمنتجة له على حد سواء ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي ومالي كبير، بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات السياسية والاقتصادية.

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي تحدثه تقلبات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري،الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة، وقد توصلنا بعد الدراسة إلى أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على المتغيرات السابقة الذكر، كما أن الجزائر تعتبر دولة ريعية بترولية يتأثر اقتصادها بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار إما إيجابا أو سلبا.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط ، تقلبات أسعار النفط، التنمية الاقتصادية.

Summary :

Since the discovery of oil to this day, Its importance has not ceased to be on the regional and global scene, where it has become one of the most important pillars of the economies of consuming and producing countries alike not only as an energy factor but as a major strategic economic resource, in addition to being a key element in political and economic relation.

The aim of this study is to understand the impact of oil price fluctuations on the trade balance, GDP and the general budget of the country, we concluded after the study that oil prices have a significant impact on the above variables, Algeria is also an oil-dependent country whose economy is affected by changes in prices either positively or negatively.

Key words: oil prices, oil price fluctuations, economic development.